محطات في معركة التسليح في الثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1958

د. عبدالمالك بوعريوة –رئيس قسم العلوم الإنسانية– جامعة أحمد دراية . أدرار

الملخص: كانت قضية التسليح من أهم وأخطر القضايا التي أولتها قيادة الثورة التحريرية أهمية بالغة، وذلك باعتبارها عصب الكفاح المسلح ضد العدو الفرنسي، الذي كان – ولايزال – من القوى العسكرية الكبرى في العالم. ولهذا، فان جبهة التحرير الوطني عملت منذ البداية على توفير ما أمكن من السلاح، لضمان استمرارية ثورتها وتوسعها، وقد بذلت في سبيل ذلك جهدا كبيرا، معتمدة في البداية على المصادر الذاتية الداخلية، التي شكلت حجر الزاوية في انطلاق الكفاح المسلح في الأول من نوفمبر1954، لكن ذلك لم يكن كافيا مع تطور الثورة وشموليتها من جهة، وحجم الامكانيات العسكرية التي سخرها العدو من جهة ثانية، مما جعلها تلجأ إلى مساعدات الدول الشقيقة والصديقة، لاسيما المغاربية منها التي جعلت أراضيها الحدودية قواعد خلفية لعمليات التسليح من الحدود الشرقية والغربية للوطن، سواء عن طريق الدور الذي لعبته القاعدة الشرقية في هذا المجال، أو عن طريق قوافل التسليح الخاصة بالولايات خصوصا بين سنتي 1954 و 1958.

Résumé :

La question de l'armement, durant la guerre de

libération algérienne, a été un des problèmes, les plus cruciaux, auxquels le commandement de la révolution algérienne devait faire face, et lui accordait l'intérêt qu'il mérite, du fait que l'armement constituait le nerve vital du combat livrée contre l'ennemi et dès les premiers jours de la guerre, Le **FLN**, s'est penché sur ce problème, pour assurer la continuité de la Révolution, dans ce sens, beaucoup d'efforts ont été enregistrés. Tout d'abord, en s'appuyant sur les moyens propres dans le déclenchement, mais avec l'évolution de la révolution l'aide des pays frères et amis est devenus indispensable, en particulier les pays maghrébins, ceux-ci ont mis à la disposition de révolution leurs zones frontalières, pour les utiliser comme bases arrières dans l'acheminement d'armes. Ainsi, le problème de l'armement a vu des jours meilleurs par le rôle joué par la Base de l'Est et par la multiplication des caravanes d'acheminement d'armes propres à chaque Wilaya historique entre 1954- 1958.

مقدمة: يشكل السلاح عصب المعارك والحروب وعمودها الفقري؛ إذ لا يمكن لأي جيش أو قائد في العالم أن يفكر في اللجوء إلى الحرب والغزو لأي

هدف كان، الا اذا كان يمتلك من العدة والعدد ما يؤهله لدحر العدو وهزمه، اللهم الا اذا فرضت عليه الحرب فرضا – تحت أي ظرف –، فانه يرد العدوان بما توفر له من سلاح، معتمدا على الارادة والعزيمة، والروح الوطنية والدينية اذا تعلق الأمر بالدفاع عن الوطن والدين والعرض والشرف. وهكذا، فإننا نجد الأمم والشعوب تعمل على تأمين سلامتها وأمنها في أوقات السلم وقبل الحرب؛ من خلال تشكيل الجيوش وتسليحها، والسعي إلى اقامة الصناعات الحربية والمدارس والكليات العسكرية استعدادا لأي طارئ، وقد حث الله سبحانه وتعالى المسلمين على ضرورة اعداد العدة للحرب قبل اشتعال فتيلها وذلك في محكم تنزيله بقوله:" **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم**..."[1]، وقد قال العرب قديما "**لا خير في حق لا تحرسه قوة** "

واذا كانت الأمم مطالبة بالاستعداد للحرب قبل وقوعها، فكيف يكون الأمر بالنسبة لمن وقع عليه الغزو والاحتلال، والقهر والظلم والاستغلال، وعزم على افتكاك حريته واستقلاله بالكفاح المسلح، على غرار ما قامت به حركات التحرر في مختلف بقاع العالم، ضد الاستعمار الأوروبي الحديث، وجبهة التحرير الوطني واحدة من هذه الحركات، التي كانت رائدة في هذا المجال؛ لأنها أعلنت الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي في الأول من نوفمبر 1954 بقوة الايمان والروح الوطنية الصادقة، قبل أن تعلنها بقوة السلاح؛ لإدراكها أن القوة العسكرية التي كان العدو يمتلكها مقارنة

بإمكانياتها التي يمكن وصفها بالتافهة اذا ما وضعت في الميزان مع هذه القوة. انطلاقا مما سبق، فإننا سنحاول في هذا المقال الوقوف عند بعض المحطات، والمجهودات التي قام بها جيش و جبهة التحرير الوطني في مجال عمليات التسليح خلال الفترة الممتدة بين عامي 1954 و1958، أي من اندلاع الثورة التحريرية إلى ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وذلك من خلال العناصر الآتية:

- مقدمة

1- مصادر تسليح الثورة التحريرية (1954-1957).

2- القاعدة الشرقية ودورها في تسليح الولايات الداخلية.

3- قوافل التسليح الموجهة نحو الحدود الشرقية.

4- قوافل التسليح الموجهة نحو الحدود الغربية.

5- خاتمة.

أولا: مصادر تسليح الثورة التحريرية (1954- 1957):

كان قادة الكفاح المسلح مدركين لأهمية السلاح في مشروعهم الثوري، وذلك حتى قبل اعلان الثورة التحريرية؛ حيث طرحوا هذا الأمر منذ تأسيس المنظمة الخاصة(O.S) في فيفري 1947، بحكم أن هذه الأخيرة جاءت للعمل على بلورة هذا المشروع، الذي كانت الجماهير تنتظره بشغف، لاسيما بعد مجازر الثامن من ماي 1945 الرهيبة، ومما يدل على هذا الأمر ما أورده المرحوم حسين آيت أحمد قائد المنظمة المذكورة بعد محمد بلوزداد؛ حيث

قال: "(...) **ينبغي أن يكون التسليح على رأس اهتمامات الحزب وأولوياته...**"[2]، كما أعلن خلال اجتماع زدين(بعين الدفلى) في ديسمبر 1948 بأن المنظمة حددت هدفها في مجال التسليح بدقة، ألا وهو العمل على توفير الحد الأدنى من السلاح لضمان استمرار الكفاح المسلح عند اطلاقه[3].

لهذا، فان مناضلي المنظمة الخاصة شرعوا في جلب السلاح من ليبيا نحو منطقة الأوراس، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(1939-1945)، وقد تمكنوا من الحصول على دفعة أولى بعد تأسيس منظمتهم قدرت بـ 300 قطعة، بينما تم جمع الدفعة الثانية وشرائها من منطقتي القبائل والجزائر العاصمة[4]، وتم تخزين ما جلب في مخابئ سرية، وعند اندلاع الثورة في الأول من نوفمبر 1954 أرسلت 275 بندقية ستاتي نحو المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني)، وكميات أخرى لكل من المنطقة الثالثة (القبائل) والرابعة (الجزائر)، كما أعطيت تعليمات صارمة للمناضلين لجمع الأسلحة من عند الأقارب ومناضلي ومحبي الحركة الوطنية، سواء كانت أسلحة حرب أوبنا دق صيد، وتم تكليف آخرين بجمع وشراء الأسلحة والذخيرة من بعض التنظيمات المسلحة، لاسيما من حراس الغابات وجمعيات الصيد وحتى بالهجوم على بعض مراكز الشرطة[5]، وقد سجلت المنطقة الأولى (الأوراس) السبق في مجال جمع الأسلحة وتخزينها، تحضيرا لاندلاع الثورة، ومما يدل على ذلك أن مصطفى بن بوالعيد شرع في صنع القنابل وتخزينها بالأوراس، وقد

انفجر مخزن منها خطأ بباتنة في 17جويلية 1953 وهذا حسب شهادة محمد بوضياف[6].

مع العلم أن مجموعة الست كانت قد خططت منذ البداية لجعل المنطقة الأولى معقلا للثورة ومهدها الأول، بحكم ما كانت تمتلكه من السلاح مقارنة بغيرها من المناطق، ناهيك عن وعورة تضاريسها وتجذر النضال بين سكانها، لأن عددا لابأس به من مناضلي المنظمة الخاصة لجأوا اليها بعد اكتشاف أمرها، ومن تم أسهموا في نشر الوعي الوطني بها، وبهذا تحملت هذه المنطقة ضغطا كبيرا في الأشهر الأولى من الثورة، حتى وجدت انطلاقتها في بقية المناطق[7].

من جانب آخر، وبالتعاون مع بعض الجزائريين الذين كانوا في صفوف الجيش الفرنسي وكانوا متعاطفين مع القضية الوطنية، فقدتم اخراج كمية من الأسلحة من بعض الثكنات، الى درجة أن قادة الجيش الفرنسي قرروا تجريد بعض العسكريين من السلاح في بعض المناطق[8].

عند اندلا ع الثورة التحريرية طرحت مشكلة التسليح بإلحاح، خصوصا وأن نقص السلاح تسبب في تواضع الانطلاقة في معظم مناطق الوطن، باستثناء الأوراس – كما أشرنا – ثم منطقة القبائل بنسبة أقل، لهذا كانت هذه المشكلة الشغل الشاغل لقادة الثورة منذ انطلاقتها، ومما يعبر عن القلق الذي كان ينتاب القادة في هذا المجال، ما أورده محمد بوضياف عن العربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة (وهران)، عندما التقاه عند وادي ملوية قرب

الجدود الغربية، وكان يلح عليه قائلا: " **السلاح والا اختنقنا** "[9].

كما أدى قرار مصطفى بن بوالعيد قائد المنطقة الأولى بالتوجه الى المشرق لبحث مسألة التسليح مع الوفد الخارجي بصورة جدية، الى وقوعه في الأسر في فيفري1955[10]، مما يدل أن الرجل كان يولي المشكل أهمية بالغة. وهكذا عملت جبهة التحرير الوطني منذ الوهلة الأولى على توفير ما أمكن من السلاح، معتمدة على مصدرين أساسيين هما:

- المصادر الداخلية (المحلية):

شكلت هذه المصادر حجر الأساس في اندلاع الثورة، بحكم أن شرارة هذه الأخيرة انطلقت بها من جهة، ولكونها تعد تموينا ذاتيا اعتمد على الشعب الجزائري بالدرجة الأولى من جهة ثانية، وعلى رأس هذه المصادر بنادق الصيد التي كان عدد كبير من الجزائريين يمتلكونها برخصة أو بدونها؛ حيث شكلت فرقا كلفت بجمعها من أصحابها، وكانت هذه الفرق تسابق الزمن والسلطة الاستعمارية، هذه الأخيرة التي تفطنت لهذا الأمر واتجهت بدورها الى استدعاء أصحاب البنادق المرخصة لجمعها وحرمان الثورة منها، ولهذا فان الملاحظة الجديرة بالتسجيل في هذا المجال، أن القسم الأكبر من البنادق الذي تمكنت فرق جبهة التحرير من جمعه من أفراد الشعب الجزائري كان غير مرخص، وقد فضل العديد من أصحابها التجنيد في صفوف الثورة بها، بينما فضل البعض تسليمها لعدم قدرته على خوض غمار الحرب[11].

كما عمل جيش التحرير الوطني – ومنذ البداية أيضا – على افتكاك

السلاح من يد العدو أثناء الكمائن والمعارك التي خاضها في الأشهر الأولى، وقد استمرت هذه العملية طيلة سنوات الثورة التحريرية، ومما يؤكد هذا الأمر ما قاله ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني) لأحد المناضلين في صيف 1954 عندما طرح عليه مشكل نقص السلاح؛ اذ أجابه بالقول:[12] " **اذا كنت تمتلك رصاصتين لبندقيتك فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك**..."، وقد شكلت هذه الغنائم مصدرا مهما من مصادر التسليح الداخلي، خصوصا في المناطق: الثانية، الثالثة والرابعة التي كانت تقع في عمق التراب الوطني،[13]وفي هذا السياق ينبغي أن نشير الى الطريقة الذكية التي واجهت بها قيادة المنطقة الثالثة وعلى رأسها كريم بلقاسم، محاولة الاختراق التي قام بها العدو في اطار عملية " **الطائر الأزرق**"[14]، والتي تمكنت من خلالها من الحصول على ما يربو عن ستمائة قطعة سلاح(600)، بعد أن تم تسليح هذا العدد من الرجال من قبل قيادة الجيش الفرنسي، ليلتحقوا بجيش التحرير الوطني، على أمل أن ينقلبوا عليه في الوقت المناسب لضرب الثورة في العمق والقضاء عليها بهذا الاختراق.

وهكذا يمكن حصر المصادر الداخلية للسلاح الذي استعملته ثورتنا في مرحلة الانطلاق(1954-1956) فيما يلي:

6- بنادق الصيد المرخصة وغير المرخصة، وهذه الأخيرة كانت الأكثر.

7- غنائم العمليات العسكرية(المعارك، الكمائن، الهجمات الخاطفة على مراكز العدو).

8- سلاح الجنود الجزائريين الذين جندوا في الخدمة العسكرية الفرنسية اجباريا؛ حيث فر العديد منهم بأسلحتهم.

9- القنابل التي تلقيها طائرات العدو وقذائف المدفعية التي لم تنفجر؛ حيث يقوم المجاهدون بتفكيكها بحذر ويستعملون بارودها.

10- بالإضافة الى غنائم عملية " العصفور الأزرق " بالنسبة للمنطقة الثالثة(القبائل)، التي وجب التنويه بها، نظرا لأهمية الكمية المتحصل عليها من قطع السلاح.

لهذا وفي ظل الظروف الصعبة التي عاشتها الثورة في مرحلة الانطلاق، التي زاد من تعقيدها تعثر التنظيم الثوري في معظم المناطق من جهة، وردود الفعل الفرنسية القاسية والصارمة على كافة المستويات من جهة ثانية، اتجه القادة المحليون الى انتهاج أسلوب المبادرة الفردية لجمع الأسلحة والذخيرة وتوفيرها بكافة الطرائق والسبل، للمحافظة على استمرارية الثورة والدفع بها نحو الشمولية[15]، وفي هذا المقام يمكن للباحث أن يقف على العديد من عمليات التسليح الناجحة، التي شهدتها مختلف المناطق، والتي ارتبطت في معظم الأحيان بأسماء قادة محليين، على غرار ما قام به مصطفى بن بوالعيد في المنطقة الأولى، وديدوش مراد في المنطقة الثانية..[16].

– المصادر الخارجية لدعم الثورة بالسلاح:

ظل البحث عن مصادر السلاح الشغل الشاغل لقادة الثورة، وذلك لأنهم كانوا يدركون بأن اسمرار كفاحهم المسلح يتوقف على هذا الأمر

الحساس، ولهذا فانهم لم يكتفوا بما تمكنوا من جمعه من سلاح في الداخل، وانما توجهوا للبحث عن ذلك في الخارج لذى الدول الشقيقة والصديقة وفي السوق الدولية للسلاح، لاسيما أمام النقص الفادح المسجل في المجال المذكور، وترسانة الأسلحة المتطورة التي كان العدو يمتلكها.

ولاشك أن هذه العملية معقدة، لأن صفقاتها تتم في سرية تامة وتتطلب المبالغ المالية الكبيرة، يضاف الى ذلك المخاطر التي تصاحبها وعلى رأسها احتمالات الفشل والوقوع في أيدي العدو[17]، وبذلك فإنها كانت تتم بحذر وحيطة شديدين.

وما تجدر الاشارة اليه أننا لن نتطرق لجميع المصادر الخارجية التي أسهمت في تدعيم ثورتنا بالسلاح، وذلك لتعددها وتوزعها بين مختلف الدول الشقيقة والصديقة في افريقيا وأوروبا وآسيا، ولكون العديد من المصادر والمراجع قد أعفتنا من ذلك، لهذا فإننا سنذكر بعض النماذج المتعلقة بأهم الدول العربية التي لعبت دورا محوريا في هذا المجال، مستشهدين ببعض التصريحات الجريئة والمشرفة لرؤسائها.

تعود فكرة تمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة من الخارج الى صائفة عام 1954؛ حيث باشر في هذا التاريخ كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بوالعيد ومحمد العربي بن مهيدي مهمة تشكيل الأنوية الأولى لشبكات الدعم اللوجستيكي، من خلال البحث عن مصادر التسليح من الخارج، وتهيئة ما أمكن من الظروف والوسائل لضمان استمرارية الكفاح المسلح

وشموليته، الا أن جهود هؤلاء لم تكن لتثمر وتعطي النتائج لولا الدور الهام الذي قام به الوفد الخارجي للثورة بالقاهرة وعلى رأسه أحمد بن بلة، كما لعب قادة الثورة في المناطق الحدودية، الأولى والثانية والخامسة دورا رياديا في المرحلة الأولى من الثورة(1954-1956)، من خلال البحث عن مصادر التسليح خارج الحدود، وقد ارتبط هذا الأمر بحنكة قادة المناطق المذكورة، وموقعها الاستراتيجي، وفي هذا المجال يكفي أن نذكر بالمجهودات التي قام بها كل من مصطفى بن بوالعيد ولزهرشريط وغيرهما من المنطقة الأولى، والعربي بن مهيدي من المنطقة الخامسة، كما كانت قضية التمويل بالأسلحة والعلاقة مع الوفد الخارجي من أهم القضايا التي طرحتها قيادة المنطقة الثانية وعلى راسها زيغود يوسف، في اطار الاستعدادات لهجمات 20 أوت 1955.[18]

لقد ارتبط الامداد بالسلاح من الخارج وبالدرجة الأولى بالدول الشقيقة مشرقا ومغربا، التي أعلنت منذ البداية مساندتها اللامشروطة للثورة الجزائرية، وفي هذا المجال نسوق بعض الأمثلة، للدلالة على المواقف الشجاعة، التي أعلنها بعض الرؤساء العرب تجاه قضية تسليح الثوار الجزائريين، لمساعدتهم على طرد العدو الفرنسي من بلدهم، ويتمثل المثال الأول فيما أورده فتحي الديب ضابط المخابرات المصرية في مذكراته، حول موقف الرئيس المصري جمال عبد الناصر في المجال المذكور؛ حيث كتب ما يلي:[19] "(...) **التزاما منا بتنفيذ قرار الرئيس جمال عبد الناصر بدعم**

الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة الحربية... باشرنا التحضير لتزويدهم...باحتياجاتهم الضرورية من الأسلحة الخفيفة والذخيرة...وخلصنا من دراستنا بالاشتراك مع أحمد بن بلة،... الى امكانية اختصار نصف طريق المواصلات وسرعة نقلها الى الحدود التونسية في طريقها الى الحدود الجزائرية... وذلك بتكليف بعض الاخوة الليبيين المتخصصين في تهريب السلاح... وبالفعل فقد تم تنظيم شبكة عن طريق الملحق العسكري المصري بالسفارة المصرية في ليبيا السيد أمين صالح... وقد تمكن أمين صالح وجماعته من توفير كميات كبيرة من الأسلحة... ووصلت هذه الشحنة الى جبال الأوراس..."

من جانب آخر نقف عند رد فعل الملك الليبي ادريس السنوسي، الذي استقبل ممثلين عن الوفد الخارجي[20] في 15-05-1956 لمناقشة مسألة مرور السلاح الى الجزائر عبر التراب الليبي، فكان رده مشجعا ومشرفا، ومما جاء فيه ما يلي:[21] "(...) **ان ليبيا حكومة وشعبا لا تؤيد الكفاح التحرري الجزائري فقط بل هي تشترك فيه روحا وبدنا...أما السلاح الجزائري، فقد أصدرت أمري لقائد الجيش وهو أصدر أمره لقائد الحدود بأن يدخل حرا طليقا...اعتبروا حكومة ليبيا حكومتكم الخاصة، وما أردتم أن تتوسط لكم في شراء السلاح أو مسعى سياسي أو دبلوماسي الا وكانت مستجيبة لكم فورا"**

ان المتأمل في النصين المذكورين يذرك أنهما على صلة ببعضهما البعض، وذلك لأن الموقف الثاني ترتب عن الموقف الأول، خصوصا اذا ما علمنا أن الاطار الزمني لهذا الأخير كان في حدود ربيع عام 1955، مما يدل أن التنسيق كان قائما بين الأطراف الثلاثة؛ الوفد الخارجي والحكومتين المصرية والليبية، ولاشك أن الباحث في تاريخ ثورتنا المباركة، يذرك أن هذين الموقفين لم يبقيا حبيسا الأدراج أو شعارين للاستهلاك، على غرار ما حدث ويحدث اليوم في مغربنا العربي، وانما كانت الحكومتين المذكورتين خير معين للثورة الجزائرية طيلة سنواتها، ليس فقط في مجال التسليح، بل في مختلف الميادين، لاسيما في المجالين السياسي والدبلوماسي، وما أحوجنا اليوم لمثل هذه المواقف.

لقد تمت مناقشة الخطط العملية لتنفيذ الوعد بين قادة الجيش الليبي، وتم التنسيق مع الطرف المصري؛ حيث تم الاتفاق على تخصيص مطار أو مطارين بجنوب ليبيا، وطائرة أو اثنتين لا يصال الأسلحة الى الجنوب الجزائري، وكنتيجة لذلك وضع مطار بلدة نالوت ومطار آخر يقع جنوب فزان بعد اصلاحهما من طرف لجنة حربية مصرية تحت سلطة جبهة التحرير الوطني، كما وضعت طائرات من نوع " داكوتا " لانجاز المهمة النبيلة؛ اذ تحمل هذه الطائرات السلاح بعد وصوله الى الحدود الليبية جوا بوساطة مصرية، ويكفي أن نقول بأن الثورة الجزائرية لم تتلق السلاح جوا الا عن طريق ليبيا[22].

كما قرر الرئيس جمال عبد الناصر مطلع عام 1955 – بعد جولات التشاور بين المسؤولين المصريين وأعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة – استخدام احدى قطع الأسطول البحري المصري لنقل شحنة هامة من الأسلحة على جناح السرعة، فأصدر أوامره لقائد الجيش عبد الحكيم عامر لتنفيذ هذه المهمة، فوضع السلاح والذخيرة في صناديق صغيرة الحجم لتنقل بعد ذلك الى اليخت " انتصار "، باعتباره سيقوم برحلة بحرية تدريبية في البحر المتوسط، وقد وقع الاختيار على أحد الموانئ القديمة الواقعة شرق طرابلس الليبية لانزال الشحنة، ومن هناك نقلت هذه الأسلحة بالشاحنات التي كان بن بلة والقائم الليبي عبد الحميد درنة بتأمينها حتى بيت هذا الأخير، وبعد نجاح هذه العملية توالت الشحنات من المشرق باتجاه المغرب، لتحط الرحال في النهاية اما على الحدود الشرقية للجزائر أو على حدودها الغربية، لتأخذ طريقها الى المجاهدين في الداخل[23].

وكانت المنطقة الخامسة(وهران) بدورها نقطة ارتكاز حيوية بالنسبة لعمليات التسليح، وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي الذي يمتد على طول الحدود البرية مع المغرب الأقصى، من مرسى بن مهيدي شمالا الى بشار جنوبا، وعلى الجبهة البحرية من الشمال، مما جعل دورها رياديا في تزويد كتائب جيش التحرير الوطني بما يحتاجه من أسلحة ومؤونة منذ المرحلة الأولى من الثورة الجزائرية، رغم الوضع الصعب الذي كان المغرب يمر به.[24]

لقد حرص بن مهيدي على توطيد العلاقة مع قيادة المقاومة

المغربية في هذه المرحلة، مقابل ذلك اتصل بمحمد بوضياف مطلع عام 1955 في مدينتي تطوان والناظور، اللتين كانتا خاضعتين للاستعمار الاسباني، واللتين تحولتا الى قاعدتين خلفيتين، حيث أصبحت الناضور بوجه خاص مركزا رئيسيا لإمداد المنطقة الخامسة بالسلاح منذ هذه السنة، وهذا بعد معاينة أحمد بن بلة، الذي قام بزيارة المدينة عدة مرات، وقد تمكنت الثورة بفضل هذه المجهودات من الحصول على شحنة هامة من الأسلحة نقلتها الباخرة " دينا " (Dina) في مارس من السنة المذكورة، وهي أول شحنة من السلاح المصري تصل الى الحركتين التحرريتين الجزائرية والمغربية، وقد أكد محمد بوضياف في العديد من شهاداته أن ما وقع الى غاية أكتوبر 1956 في المغرب في مجال تسليح الثورة لم يكن سوى بداية[25].

ومن سوريا نسجل موقفا مشرفا لرئيسها شكري القوتلي، الذي سلم اعانة مالية لوفد لجنة السلاح بقصر الرئاسة بدمشق بتاريخ 15-03-1957، على هامش أسبوع الجزائر الذي أقيم هناك، وأصر حينها بأن مساعدته رمزية معربا للوفد على استعداد سوريا لتزويد الثورة الجزائرية بالسلاح والذخيرة وذلك بالقول:[26] " (...) **اذا أردتم سلاحا أمددناكم بالسلاح...وأنا أكلم قائد الجيش السوري هنا أمامكم لنفتح مخازن الأسلحة، ولنفتح مخازن الذخيرة حتى يأخذ المجاهدون الجزائريون...**".

وكانت سوريا بالفعل عند وعدها، لأنه وبصفة عامة، فان

المساعدات في مجال التسليح من الدول العربية كان مصدرها الأساسي مصر وسوريا، اذ وعدت الأولى بـ 50.000 قطعة سلاح والثانية بـ 30.000 قطعة متنوعة[27].

ثانيا: القاعدة الشرقية ودورها في تسليح الولايات الداخلية:

قبل الحديث عن دور القاعدة الشرقية في مجال تسليح الولايات الداخلية، ينبغي علينا التعريف ولو بصفة موجزة بهذه القاعدة، التي لعبت دورا حيويا في المجال المذكور على مدار قرابة السنتين من عمر الثورة التحريرية(من خريف عام1956 إلى نهاية عام 1958)، لاسيما بالنسبة للمناطق الثلاث: الأولى، الثانية والثالثة.

فالقاعدة الشرقية هي المنطقة الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من الوطن، يحدها شمالا البحر المتوسط، بداية من عين باب البحر بلدية "أم الطبول" شمال شرق مدينة القالة حتى عنابة، ومن الجنوب والجنوب الشرقي تبسة، سدراتة(الولاية الأولى) ومن الشمال الغربي عنابة وقالمة(الولاية الثانية) ومن الشرق الحدود التونسية' تتميز بتضاريسها الوعرة، ومنها جبل المسيد(1400م) وجبال القالة التي نذكر منها: كاف الشهبة، الدير، بني صالح..، ناهيك عن كثافة غاباتها[28]

عند اندلاع الثورة التحريرية كانت هذه المنطقة تحت قيادة الشهيد "باجي مختار" الذي قام بإعداد الخلايا الأولى للمجاهدين، والتحضير للانطلاقة بها كناحية من نواحي المنطقة الثانية[29] (الولاية الثانية بعد

الصومام، إلا أن استشهاده يوم1954/11/20من جهة، ثم استشهاد قائد المنطقة الثانية "ديدوش مراد "يوم 01/18/ 1955، وما كانت تعرفه هذه المنطقة من نقص في السلاح وضعف الاتصال بالمنطقة الثانية من جهة ثانية، فتح هذه الناحية أمام طموح المنطقة الأولى(الأوراس) بقيادة " شيهاني بشير"، لتوسيع العمليات العسكرية نحو جبال سوق أهراس وبني صالح حتى بلوغ ناحية القالة، ويظهر أن هذا الطموح أصبح أكثر جدية بعد معركة الجرف الشهيرة[30].

في هذه الظروف أرسلت المنطقة الأولى (الأوراس) فوجا بقيادة "أحمد الأوراسي" نحو هذه الناحية حيث استقر بجبال بني صالح في مارس 1955، دون أن يعلن قادة الأوراس عن نيتهم في ضم هذا الجزء إلى منطقتهم[31]، فأصبحت هذه الناحية تتنازعها المنطقتان(الولايتان) الأولى والثانية[32]، وهو ما جعلها تعرف فراغا قياديا(من خلال تداخل القيادة بين المنطقتين الأولى والثانية)، والمشاكل الداخلية التي برزت إلى السطح أوائل سنة 1956، وكان أساسها الصراع على قيادة الناحية بين القادة الأوراسيين ومجاهدي المنطقة، وعلى رأسهم "جبار اعمر" أحد القادة البارزين، وقد تمت تصفية هذا الأخير يوم1956/04/11وهو ما عمق المشاكل أكثر، وجعل قادة هذه الناحية يعملون على عقد اجتماع خلال شهر جوان 1956[33] لتشكيل قيادة لولاية سوق أهراس، ورفض الانتماء لأية ولاية من الولايتين المتنازعتين عليها[34]. ومن ثمة اتجهوا إلى تكوين قيادة عامة لولاية سوق أهراس[35]، وحاولوا إرسال تقريرين، أحدهما إلى البعثة الخارجية، والآخر أرادوا تبليغه إلى مؤتمر الصومام مع مبعوثين

هما: "الحفناوي رماضنية" و "عمار بن زودة"، لكنهما أخبرا وهما في الطريق بأن أشغال المؤتمر قد انتهت.

وبحكم أهمية ولاية سوق أهراس-كما سميت- الاستراتيجية، باعتبارها منطقة متاخمة للحدود التونسية، وبوابة العبور نحو الداخل والخارج، خصوصا بعد استقلال تونس في مارس 1956، ومحاولة من لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) تبليغ قرارات مؤتمر الصومام للمناطق التي لم تحضره، والإسراع للقضاء على الخلافات والصراعات في مختلف المناطق، فقد أرسلت ممثلا عنها وهو" عمر أوعمران" لإيجاد حل لمشكل القيادة في هذه الناحية؛ حيث حل بها على الأرجح في نهاية 1956، واجتمع بقادة ناحية القالة وسوق أهراس[36]، وأكد لهم أن إنشاء ولاية على رقعة ضيقة يتنافى ومقررات الصومام، رغم توفرها على الهيكل البشري وشروط إنشاء الولاية، وعلى رأسها الفيالق والكتائب، وأبلغهم قرار قيادة الثورة تسمية ولايتهم بـ **"القاعدة الشرقية"**، كمنطقة مستقلة عن الولايتين المجاورتين، ومقابل ذلك كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ هذه المنطقة بـ:

أ- تموين ولايات الداخل(الثانية الثالثة والرابعة) بالأسلحة والذخيرة[37].

ب- تدريب وتسليح وإيواء القوافل التي تأتي من الولايات الأخرى[38].

ج- ضمان أمن عبور القوافل وتموينها، وتبليغ التعليمات وأوامر القيادة العامة[39].

لقد كانت عمليات تسليح الولايات الداخلية من أعقد العمليات وأخطر

المهام التي اضطلعت بها القاعدة الشرقية عامة والمنطقة الشمالية منها خاصة، ويعود ذلك إلى طبيعة العمل والمخاطر والصعوبات التي تحيط به، بحكم أن هذه الولايات تقع في عمق التراب الوطني، أين تكثر مراكز العدو وتشتد مراقبته، ناهيك عما أصبح خطا "شال"و" موريس"[40] يسببانه من مصاعب أمام تحرك الفرق عبر الحدود، وبحكم أن نجاح الثورة كان مرهونا بنجاح مثل هذه العمليات، فإن هذه المنطقة لم تدخر جهدا في مد الولايات الثانية والثالثة والرابعة بما أمكن من الأسلحة[41]، في الفترة الممتدة بين نهاية 1956و1958، وهي الفترة التي عرفت فيها باسم "**القاعدة الشرقية**"؛ حيث ستعرف بعد تكوين ما يسمى بقيادة العمليات العسكرية في أفريل 1958، بتسمية جديدة هي: المناطق الحدودية، أو جيش الحدود ، بقيادة هيئة أركان الشرق التي كان على رأسها " محمدي السعيد "[42] قائد الولاية الثالثة، في الفترة الممتدة بين نهاية 1956 إلى مطلع 1957.

انطلقت إذن، القاعدة الشرقية في مهمة إيصال الأسلحة إلى الولايات الداخلية مطلع 1957، بعبور قوافل تتكون كل منها من كتيبة أو أكثر، وكانت تنطلق راجلة من الحدود التونسية، فتمر تارة عبر سلسلة الأطلس التلي، وتخترق السهول تارة أخرى، على ما في ذلك من مخاطر[43]، فتعبر في الحالة الأولى طريقا يمتد عبر جبال بني صالح[44]، حمام النبائل[45]، الدباغ[46]، القل، البابور[47]، تاكسانة[48]، وأخيرا غابة أكفادو[49] بالولاية الثالثة، لتتولى هذه الأخيرة تسليم الأسلحة و الذخيرة إلى الولاية الرابعة[50]. كما كانت مقابل ذلك

تقدم خدمات جليلة لقوافل التسليح التي كانت ترسلها الولايات، وذلك حتى قبل تأسيسها رسميا، مما جعل العقيد عميروش – الذي استفاد من خدمات مائة و خمسين جنديا للقاعدة عام 1957، ساعدته على حمل السلاح–[51] يوجه لقيادتها رسالة شكر على المساعدات التي قدموها لقوافل الولاية الثالثة، وذلك بتاريخ 08 مارس 1958[52]، كما أكد الرائد " الطيب صديقي " بأن الولاية الثالثة قد تلقت قافلة أو اثنتين من جنود جيش الحدود، حملت لها السلاح[53].

استعملت قوافل التسليح في البداية البغال والجنود لحمل الأسلحة و الذخائر، إلا أن التجربة أثبتت عدم نجاعتها لسهولة اكتشافها، فحل محلها المجاهد الذي يحمل سلاحه الخاص و أربع قطع من الأسلحة الخفيفة، و خمسمائة طلقة (خرطوشة). أما بالنسبة للسلاح الثقيل فإن كل مجاهد يحمل قطعة سلاح و سلاحه الشخصي و ذخيرة مدفع هاون من عيار 45 ملم إلى 120 ملم[54].

والحقيقة أن انتقال قوافل التسليح من الحدود التونسية إلى عمق التراب الوطني، سواء من قوافل القاعدة الشرقية المكلفة بهذه المهمة، أو فرق وكتائب الولايات التي تتجه إلى الحدود ذهابا و أيابا، يعتبر نموذجا للتعاون في مجال التسليح، بحكم صرامة التعليمات المطبقة من نقطة الانطلاق إلى غاية إكمال المهمة، ويكون ذلك باحترام المراحل الآتية:

– قبل انطلاق الكتيبة أو القافلة تكون الولاية المعنية على علم بذلك،

ويسلم قائد الكتيبة قائمة الأسلحة و الذخيرة التي سيتم إيصالها إلى الولاية المعنية، بالإضافة إلى "رخصة مرور" تسمح له بدخول الولايات التي يعبرها.

- يحمل قائد الكتيبة رسالة من قائد القاعدة الشرقية أو من ينوبه، إلى قائد الولاية المعنية، توضح اسم قائد الكتيبة و نوابه و المهمة التي أوكلت له.
- بعد بلوغ الكتيبة الولاية المعنية، وعزمها على العودة، يضع قائد الولاية ختم ولايته و توقيعه على قائمة الأسلحة، مع تسجيل ملاحظاته المتعلقة باستلامه لجميع الأسلحة و الذخيرة الموجودة في القائمة ، مع الإشارة إلى النقص الذي وجده، إن حدث ذلك، ليتولى قائد الكتيبة تسليم هذه القائمة من جديد إلى قائد القاعدة الشرقية أو من ينوبه.
- يسلم قائد الكتيبة دفترا صغيرا يحتوي على مجموعة من رخص المرور الرسمية لاستعمالها داخل الولاية التي يسلمها الأسلحة، و التي يمكث بها عادة لأيام قليلة، كما يستعمل هذه الرخص عندما يرسل فوج الاستطلاع داخل الولاية، أو عند إرسال أحد أفراد الكتيبة للاتصال بقائد من القادة في الولاية، أو برئيس مركز من مراكز الأكل.
- للاحتياط يسلم قائد الكتيبة مبلغا من المال لاستعماله عند الضرورة، ويجب عليه أن يشعر قيادة القاعدة الشرقية عن طريق جهاز اللاسلكي أو الرسائل التي تصل عن طريق الولايات التي تمر بها الكتيبة (إذا تعطل الجهاز) ، عند الوصول إلى كل نقطة من نقاط المسافة الفاصلة.
- يرافق الكتيبة دليل عسكري و دليل من المسبلين التابعين لكل دشرة تمر

بها الكتيبة، وتمنح الكتيبة كلمة السر لكل منطقة تحل بها، ويكون لها كلمة سر خاصة تتغير كل أربع و عشرين ساعة.

- يرافق هذه الكتيبة عادة ممرض وكاتب في كل فصيلة من الكتيبة[55]، ويمكن لهذه الكتيبة أن تستفيد من الخدمات الصحية للولايات التي تمر بها إذا دعت الضرورة لذلك، وهذا ما أكد عليه الدكتور "الأمين خان" طبيب الولاية الثانية[56] سنة 1956- 1958.

مقابل كل هذه المراحل التي تمر بها قافلة التموين من نقطة الانطلاق حتى نقطة الوصول، كانت تزود بتعليمات صارمة تنص أساسا على عدم التدخل في شؤون الولايات التي تمر عبر ترابها[57]، وكذا عدم الاشتباك مع العدو إلا للضرورة القصوى، لأن مهمتها تتمثل في إيصال الذخيرة والسلاح إلى عمق التراب الوطني وليس الكمائن و الاشتباكات[58].

لقد كانت سنة 1957 حافلة بتسليح الولايات الداخلية بالأسلحة الأوتوماتيكية؛ حيث تذكر بعض المصادر و المراجع التي تناولت تاريخ القاعدة الشرقية، أن عدد الأسلحة التي سلمتها هذه القاعدة إلى الولايات الداخلية بواسطة القوافل بلغت ثلاثة آلاف و سبعة عشر (3017)قطعة[59] سلاح أوتوماتيكية، من البندقية والرشاش الصغير الحجم والكبير إلى مدافع الهاون المختلفة العيارات، وقد استمرت هذه العملية حتى أواخر 1958، وهي السنة التي أصبحت فيها هذه المنطقة تعرف بالمناطق الحدودية، فعرفت تنظيما جديدا تحت قيادة هيئة أركان الشرق بقيادة "محمدي السعيد"، حيث بقيت

الفيالق مرابضة داخل الحدود التونسية بعد أن قدمت من الداخل لنقل الأسلحة، لكنها استقرت و لم تعد[60].

ومن الأمثلة التي نريد أن نسوقها حول قوافل و كتائب التسليح التي أرسلتها القاعدة الشرقية نحو الولايات الداخلية، والتي أجمعت عليها جل المصادر والمراجع التي تناولت تاريخ المنطقة ما يلي:

1. عبور كتيبة بقيادة "محمد القبايلي" في بداية 1957 إلى الولاية الثالثة بعمق التراب الوطني، و قد استشهد قائد الكتيبة، بعد أداء المهمة.
2. عبور قافلة بقيادة " شمام عمار" (المدعو شكاي عمار) وذلك نهاية سنة 1957، وعودتها بسلام إلى مركز القيادة بعد أداء المهمة في الولاية الثالثة.
3. عبور كتيبة بقيادة " يوسف لطرش " سنة 1957، حيث وصلت إلى غاية البرواقية بالولاية الرابعة، ثم عادت إلى مركزها.
4. عبور قافلة بقيادة " أحمد البسباسي" في ربيع 1957، إلى الولاية الثالثة، ثم العودة إلى مقر قيادة الفيلق الأول بسلام.
5. عبور قافلة تتكون من كتيبة، تحت قيادة " قنون سليمان" المدعو(سليمان لاصو) سنة 1958 وذلك نحو الولاية الثالثة.
6. عبور كتيبتين تحت حماية الفيلق الرابع، بقيادة "محمد الأخضر سرين" في شهر أوت من سنة 1958. والجذير بالذكر أن الكتيبتين كانتا من كتائب تمويل الولايات بالأسلحة، وقد بدأ تحركهما منذ شهر

ماي، حيث قام الفيلق السابق الذكر بقطع الأسلاك الشائكة و نزع الألغام أمام الكتيبتين، و قد أدى هذا التحرك إلى وقوع معركة بين قوات العدو و الفيلق الرابع من جهة، وقوات العدو والكتيبتين من جهة ثانية؛ حيث كانتا بعيدتين عن الفيلق ببضع كيلومترات، وقد انتقلت هذه المعركة من منطقة إلى أخرى حتى حدود الولاية الثانية، وبالضبط إلى منطقة ماونة[61].

7. عبور كتيبة بقيادة "محمد حيدوش" مسلحة تسليحا حديثا، ومجهزة بأجهزة اتصال، وجهتها الولاية الثانية، وقد اشتبكت في معركة كبيرة مع العدو بوادي سيبوس على مشارف مدينة عنابة[62].

إن موقع القاعدة الشرقية على الحدود التونسية، هو الذي جعلها تضطلع بعمليات التسليح وعمليات العبور، سواء عبر خطي "شال و موريس" – بعد إقامتهما– إلى الأراضي التونسية، ثم الدخول إلى أرض الوطن، أو العبور عبر الولايات، انطلاقا من نقاط مختلفة نحو الولايات الداخلية، خصوصا المنطقة الشمالية الشرقية للقاعدة (الطارف)، التي أعلنت في إطار تنظيماتها التي كانت تساير التطور العسكري والتنظيمي عن تأسيس أربعة فيالق، شكل الفيلق الرابع منها خصيصا، للعبور نحو عمق التراب الوطني لإيصال الأسلحة و الذخيرة[63]، وذلك في مطلع سنة 1958 بالقواعد الخلفية، بعد تجميع عناصره من الفيالق الثلاثة السابقة الذكر. وهذا نظرا لازدياد عدد المتطوعين في صفوف جيش التحرير من الشباب.

ومما تجذر الإشارة إليه أن تدريب هذا الفيلق قد شرع فيه في فيفري سنة 1958، مع جنود كتائب الولاية الثانية لإعداده للمهمات المستقبلية التي تنتظره، والمتمثلة أساسا في مهمات قتالية ضد العدو، وتأمين ومرافقة قوافل المجاهدين القادمين من الولايات والعائدين إليها، وقد خاض معارك عديدة كانت أكبرها معركة سوق اهراس الكبرى يوم 1958/04/26، التي كان سببها الرئيس حماية قافلة لنقل الأسلحة كانت متوجهة نحو الولاية الثانية، و التي شاركت فيها ثلاث كتائب[64] من هذه الولاية، وقد استشهد فيها جنود من مختلف جهات الوطن[65].

وحول دور القاعدة الشرقية في تسليح الولاية الثانية، فإن أحد قادة هذه الأخيرة وهو "الطاهر بودربالة" المسؤول العسكري لنفس الولاية يؤكد بأنه " (...) **منذ نهاية عام 1957 لم تصل قطعة سلاح واحدة من القاعدة الشرقية إلى الولاية الثانية** "[66].

وما يفهم ضمنيا من شهادة المسؤول العسكري للولاية الثانية، أن هذه الأخيرة قد استفادت من قوافل تسليح القاعدة الشرقية قبل نهاية 1957 بشكل أو بآخر، وقد أكد مجاهدو هذه القاعدة في هذا الشأن، بأن عدد القوافل المرسلة في الأشهر الستة الأولى من سنة 1957 هو خمس قوافل، بمعدل(120) مائة وعشرين جنديا لكل قافلة، يحمل كل واحد من الجنود بندقيتين وحوالي ثماني مائة (800) طلقة وقنبلتين يدويتين[67].

ثالثا: قوافل التسليح الموجهة نحو الحدود الشرقية:

اتجهت عمليات جلب السلاح منذ البداية إلى الحدود الشرقية و الغربية، وكان وضع الولايات (المناطق قبل الصومام) مختلفا انطلاقا من موقعها الجغرافي؛ حيث نجد الولايات: الأولى، الثانية والخامسة في وضع أحسن، بحكم قربها من الحدود وقصر الطريق الذي تسلكه قوافلها نحو مصادر التسليح الذي لعبت فيه القاعدة الشرقية دورا مميزا كما أشرنا، و من ثمة قلة الأخطار التي كانت تواجهها[68]، في الوقت الذي نجد فيه وضع الولايات الأخرى صعبا للغاية، و خصوصا الولايتين الثالثة والرابعة الواقعتين في عمق التراب الوطني، فكان عليهما بذل مجهودات كبيرة للحصول على السلاح.

لقد عينت لجنة التنسيق و التنفيذ بعد مؤتمر الصومام العقيدين "عمار بن عودة" من الولاية الثانية و"عمر أوعمران" من الولاية الرابعة؛ الأول مكلف بتزويد الولايات بالأسلحة و الثاني مكلف بالشؤون السياسية والعسكرية، وفي 1956/11/20 تمكن بن عودة من إدخال كمية من الأسلحة وزعها على الولايات كالآتي:

- الولاية الأولى: تحصلت على أربعمائة(400) بندقية رشاشة مع الذخيرة.
- الولاية الثانية تحصلت على أربعمائة (400)بندقية رشاشة مع الذخيرة.
- الولاية الثالثة تحصلت على أربعمائة وخمسين(450) بندقية رشاشة مع الذخيرة.
- الولاية الرابعة خمسمائة وخمسين (550)بندقية رشاشة مع الذخيرة.
- القاعدة الشرقية مائة (100)بندقية رشاشة مع الذخيرة[69].

وعلى الرغم من وصول هذه الشحنة من الأسلحة نحو الولايات، من المكلفين بمهام التسليح، بما في ذلك القاعدة الشرقية وجيش الحدود فيما بعد، فإن اضطراب العلاقات بين مختلف القيادات على الحدود الشرقية، جعل الولايات تواصل بعث قوافل التسليح لهذه المناطق.

وقد كانت قوافل تسليح الولايتين الثالثة و الرابعة تتجه عبر الولايتين الثانية والأولى والقاعدة الشرقية نحو الحدود الجزائرية التونسية، وعبر الولاية الخامسة بالنسبة للولايتين الرابعة (التي استفادت من الجبهتين الشرقية و الغربية) والسادسة، نحو الحدود الغربية.

وكانت هذه القوافل تجد كل الدعم والمساعدة من الولايات التي تعبرها، بداية من مراكز الاتصال التي نصبت على طول الطريق الذي تسلكه، إلى الحصول على خدمات أخرى في مختلف المجالات، فكانت الولاية الثانية مثلا، " **الممر الآمن لقوافل الولاية الثالثة التي كانت تذهب لتونس لجلب السلاح، كما كانت الممر الآمن لخروج قادة الولاية الثالثة والرابعة نحو تونس شتاء 1957، كريم بلقاسم وعمرأوعمران و مرافقوهم...**"[70]، وقد أشار إلى ذلك قائد الولاية الثانية العقيد "علي كافي"، حينما تطرق إلى علاقة ولايته بالولاية الثالثة بقوله: " **علاقة عادية بخصوص المرور و التمرير** " (جنود، بضائع و سلاح) غير أن الاتصال غير منتظم[71].

كما لعبت الولاية الثالثة دور الوسيط بين قوافل التسليح لجيش الحدود والولاية الرابعة، حيث ترسل هذه الأخيرة مبعوثين إلى منطقة القبائل لهذا

الغرض على غرار ما حدث في أواخر عام 1957؛ حيث أرسل كل من "مصطفى بن عمر" و"الطيب الجغلالي" نحو الولاية الثالثة[72]، وكثيرا ما كانت الولاية الرابعة ترسل قوافلها إلى الحدود الشرقية والغربية على السواء، إلا أنها كانت أكثف باتجاه الشرق، على الرغم من الوضع الخاص الذي كانت تعرفه الحدود الشرقية التي لم تكن خاضعة لقيادة ثورية واحدة؛ حيث نجد القسم الشمالي من الحدود الشرقية تابعا لقاعدة سوق اهراس(القاعدة الشرقية)التي تشترك معها الولاية الثانية، في الوقت الذي تشترك فيه هذه الأخيرة مع الولاية الأولى في القسم الأوسط من الحدود.

وقد انعكس هذا الوضع سلبا على عمليات التسليح وساعد – حسب البعض- على وضع الأسلاك المكهربة، حيث أصبح كل فريق من الثوار يعتمد على مقاومة الفريق الآخر لخطة وضع هذه الأسلاك، ولم يتكلف بها أي قسم بصورة جدية و فعالة، مما جعل العدو ينجح في إغلاق الحدود تدريجيا، و يقلل من سير القوافل من الداخل إلى الخارج[73]، ولو أن بعض الكتابات الأجنبية تذكر بأن " عمارة بوقلاز " الذي أصبح قائدا للقاعدة الشرقية، قد ترك القوات الاستعمارية تعمل بكل حرية في مد الأسلاك الشائكة، لأن ذلك يسمح له بإيجاد مصدر للاشتراكات من العمال الجزائريين الذين استعملتهم فرنسا في مدها لهذه الأسلاك، كما ينظر إلى إمكانية استعمال هؤلاء كمرشدين في اختراق هذه الخطوط مستقبلا[74].

وإذا كان الأمر يبدو منطقيا، وأثبته الواقع التاريخي لعمليات التسليح،

حيث اعتمدت قوافل تسليح الولايات – فعلا- على العديد من الأدلة الذين اشتغلوا في الخطوط المكهربة، فإن الأمر الأول المتعلق بجمع الاشتراكات يبدو بعيدا عن المنطق، لأن "بوقلاز" لم يكن بمقدوره أن يمنع القوات الاستعمارية من مد هذه الأسلاك حتى ولو أراد ذلك، لأن القيادة العسكرية الفرنسية كانت قد صممت على غلق الحدود، باعتبارها مصدر السلاح بالنسبة للثورة التحريرية، بتسخير إمكانيات كبيرة، رغم أن هذا لا يمنع من دفع الاشتراكات من طرف العمال، ولهذا فإن تفكك القيادة واضطراب العلاقات على الحدود الشرقية يبدو في نظرنا العامل المساعد الأقوى الذي حال دون مقاومة إقامة السدين المكهربين " شال و موريس ".

فالوضع المتداخل بين الولايتين الثانية والأولى والقاعدة الشرقية، فيما يخص القيادة في هذه المناطق من جهة، واضطراب الأوضاع بين هذه الأطراف، خصوصا الولاية الأولى من جهة ثانية، جعل قوافل تسليح الولايتين الرابعة والثالثة تتعرض للمضايقات من طرف وحدات المنشقين بالولاية الأولى التي تصل أحيانا إلى حد اغتيال بعض جنودها[75].

وقد ذكر لنا ضابط الولاية الثالثة "عبدالحفيظ أمقران" بأن كتائب تسليح الولاية الثالثة كانت تسأل من طرف المنشقين إذا كانت من جبهة التحرير أم من جيش التحرير، وهي اشارة واضحة للتأثيرات التي خلقها مبدأ " أولوية السياسي على العسكري " الذي أقره مؤتمر الصومام، والذي وجد معارضة شديدة من العديد من قيادة الولاية الأولى(أوراس النمامشة)، وكانت هذه

الكتائب كثيرا ما تضطر إلى اقتسام السلاح معها[76]، وفي نفس السياق ذكر المؤرخ الفرنسي " Gilbert Meynier "(جيلبير مينييه) أن "محمد لعموري" وبعد تنصيبه على رأس الولاية الأولى في ديسمبر 1957، لم يتردد في مضايقة قوافل التسليح الخاصة بالولايتين الثالثة[77] و الرابعة، و استيلائه على أسلحتها لتقوية فرقه العسكرية، بل إن " عيسى مسعود "،- حسب نفس المصدر – وهو أحد الذين أعلنوا عدم اعترافهم بقرارات مؤتمر الصومام منذ البداية، لم يتردد في اغتيال مائة و ستة و أربعين (146) شابا من منطقة القبائل، كانوا متوجهين نحو تونس لجلب السلاح[78].

ولم تكن العلاقة بين قائد الولاية الثانية " عبدالله بن طوبال " – الذي تولى قيادة الولاية بعد استشهاد زيغود يوم 1956/09/25 – و"عمارة بوقلاز" قائد القاعدة الشرقية على ما يرام، نتيجة لاستمرار "بن طوبال" في المطالبة باسترجاع القاعدة الشرقية كمنطقة حدودية تابعة للولاية الثانية، حسب ما أقره مؤتمر الصومام، وهذه الوضعية جعلته يتخوف من احتمال الإبقاء على الأسلحة المخصصة لولايته مكدسة على الحدود[79].

إن العلاقات المتوترة على الحدود الشرقية بين الأطراف السابقة الذكر من جهة، وإقدام المنشقين على عرقلة تسليح الولايتين الثالثة والرابعة، يجعلنا نتساءل عن الأسباب التي تقف وراء هذا الاضطراب والتوتر، فإذا كانت العلاقة بين الأطراف السابقة الذكر قد اضطربت بفعل الصراع على القيادة منذ الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الصومام، وعلى المنطقة الحدودية مع تونس

كقاعدة لوجيستيكية ذات أهمية خاصة في التمويل والتسليح – كانت محل مساومة من الوفد الخارجي و الولايات الداخلية ممثلة في لجنة التنسيق و التنفيذ – فإن السؤال الذي يبقى مطروحا هو:لماذا لم تطبق قرارات مؤتمر الصومام في مسألة إعادة ضم القاعدة الشرقية إلى الولاية الأم (الشمال القسنطيني) ؟

و على ما يبدو فإن إقدام لجنة التنسيق والتنفيذ على تثبيت القاعدة الشرقية كقاعدة مستقلة عن الولايتين الثانية والأولى، إنما يعود إلى محاولتها وضع حد للخلاف وعدم تعميقه بين العناصر المتنازعة، وسحب ورقة الضغط التي كانت تساوم بها العناصر المناوئة للمؤتمر، وهي القاعدة الشرقية التي كانت أكثر ميلا لرفض قرارات مؤتمر الصومام، أما اعتراض المنشقين لقوافل تسليح الولايتين الرابعة والثالثة، فنعتقد أنه لا ينفصل بدوره عن تأثيرات مؤتمر الصومام و مهمة "عميروش" في الولاية الأولى.

إن تمكن الاستعمار من تدعيم الخطوط المكهربة في سنة 1958، قد أدى إلى التقليل من إرسال القوافل نحو الحدود، حيث اصبح ذلك يخضع إلى إعداد مسبق و تخطيط كبير، كما أدى بالمقابل إلى تجميع عدد كبير من مجاهدي الولايات: الأولى، الثانية، الثالثة و الرابعة على الحدود، فتكونت النواة الأولى لما عرف بجيش الحدود. وفي هذا الشأن كتب " بوالطمين جودي لخضر" ما يلي: "(...) **إن بقاء عدة قوافل من الولاية الثانية و الولاية الثالثة التي كانت تمر عبر الولاية الثانية، كانت النواة الأولى لتكوين جيش تحرير جزائري في التراب التونسي، و كان السبب في إنشاء قيادة أركان**

جيش التحرير بالحدود، ولكنها قيادة لم تستطع فك الحصار الذي فرضه العدو على الداخل ..."[80].

و بحكم هذه الوضعية المضطربة فقد اتجهت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء ممثليات للولايات لاستقبال قوافل التسليح والانفاق عليها في تونس، مقابل تقليص دور القاعدة الشرقية، بعد أن كانت هي المكلفة بعملية التسليح من الخارج[81]؛ فأرسلت الولاية الرابعة بعثة أولى نحو الولاية الأولى بقيادة " سعيد موسوني " للإشراف على عمليات التسليح الخاصة بها، نظرا لما كانت تعرفه منطقة الأوراس من مشاكل، ثم بعثة ثانية بقيادة " الطيب الجغلالي "[82]، وفي 1957/12/05 تم تمديد مهمة الملازم الأول " سعيد موسوني" للقيام بنفس المهام من طرف الولاية الرابعة، حيث سلم له " إجراء " للقيام بذلك، و لتسهيل حركته بكل حرية بالولاية الأولى تسلم "جواز مرور" من قيادة المنطقة الأولى للولاية الأولى بتاريخ 1959/10/20.

وحول فصائل تسليح الولاية الرابعة الذين تم توجيههم نحو القاعدة الشرقية كتب الرائد " لخضر بورقعة " ما يلي: " **كان توجه فصائل مقاتلي الولاية الرابعة إلى القاعدة الشرقية معهودا، و أذكر أن عدد مجاهديها الذين استشهدوا في الولاية الأولى في ذهابهم و مجيئهم بلغ ثماني (08)كتائب (...) أما دور مبعوث الولاية الرابعة النقيب سي موسوني فلم يكن مقصورا على تمثيل قائده سي محمد، بل تعداه إلى تقديم عروض شاملة و دقيقة عن مجمل الأحداث و الحوادث التي تنشأ هنا و**

هناك، وهي بدورها تحول في تقرير مفصل إلى القيادة في الخارج، وقد تحمل نفس المسؤولية إطارات أخرون، أذكر من بينهم الطيب الجغلالي و عمر محجوب (...)، ليست من المبالغة في شيء إذا أكدنا أن ما تحمله مجاهدونا ، وهم في طريقهم إلى مناطق الحدود الشرقية، على غرار مجاهدي الولاية الثالثة، يتجاوز كل تقدير (...)، رغم هم هذه المسؤولية و إقدام الرجال عليها خدمة لواجب الثورة، تجرأ بعض أصحاب الفتنة من الدس على كتائبنا من المجاهدين و التشكيك في نواياهم، و ذهب بهم الأمر إلى تجريدهم من السلاح، بل إلى الإجهاز عليهم و تصفيتهم جسديا ... "[83].

في الوقت الذي نجد فيه الولاية الثانية تعين "عبدالقادر عيفة"(المعروف باسم محجوب) ممثلا لها يختص في الإشراف على التسليح، على غرار ما فعلته الولاية الرابعة. وقد كانت المنطقة الثالثة من الولاية الثانية منطقة عبور لقوافل التسليح نحو المناطق الأخرى للولاية الثانية، بعدما كلفت بذلك من طرف قائد الولاية[84] أما الولاية الثالثة فقد كان ممثلها الذي يشرف على عملية نقل السلاح بينها وبين الولاية الأولى هو الضابط " عبدالقادر البريكي".

و رغم الدور الذي لعبته ممثليات الولايات في عمليات التسليح على الحدود الشرقية ، فإنها كانت – حسب بوقلاز – سببا من أسباب فشل القوافل، حيث أدى ذلك إلى تداخل دورها و مهامها مع دور القاعدة الشرقية، وسهل على المخابرات الفرنسية في تونس، معرفة تاريخ تحرك القوافل نحو

الداخل، و خط سيرها مسبقا، وهو ما جعلها تتلقى الضربات الموجعة[85]؛ حيث لا يعود من جنودها في بعض الأحيان إلا الثلث، وأحيانا يباد بعضها عن آخره[86]. وقد ساهم جيش الحدود في دعم قوافل التسليح التي كانت الولايات تبعثها، حسب تأكيد العديد من المصادر، إلا أنه كان من الأجدر أن يواصل بنفسه هذه المهمة، نظرا للأخطار التي تعترض هذه القوافل خصوصا من الولايتين الثالثة و الرابعة البعيدتين عن الحدود.

رابعا: قوافل التسليح الموجهة نحو الحدود الغربية:

اختلفت عمليات التسليح من الجهة الغربية عن سابقتها الشرقية؛ وذلك لكون الولاية الخامسة قد عرفت استقرار قيادتها منذ النشأة في الأراضي المغربية (قرب مدينة وجدة)؛ حيث يسيرونها عن بعد، وكانت مراقبة سير العمليات في الميدان لا تتم إلا بإرسال بعثات من حين لآخر، في حين أن المنهجية المتبعة في تعيين عضو مجلس الولاية هي تسمية أحد رؤساء المناطق، ثم مطالبته بالالتحاق بمركز القيادة بالخارج[87].

بالإضافة إلى الميزة المذكورة ، فإن القوافل التي كانت تتجه نحو الحدود الغربية قليلة، لكون عمر الولاية السادسة لم يتعد – عمليا- ثلاث سنوات و نصف، نظرا لتأخر ظهورها إلى ما بعد الصومام، ثم إقدام لجنة التنسيق والتنفيذ على حلها مرتين بين سنتي 1957 – 1958، ناهيك عن كون الولاية الرابعة كانت توجه قوافلها نحو الحدود الشرقية في معظم الأحيان.

لقد أدى هذا الوضع الخاص، إلى بروز بعض المصاعب في مجال التسليح

من الحدود الغربية عبر الولاية الخامسة؛ حيث أقدم بعض قادة المنطقة السابعة من الولاية المذكورة على احتجاز الأسلحة التي كانت موجهة إلى الولاية الرابعة في صيف 1957[88]؛ إذ بقيت قيادة الولاية الرابعة تنتظر هذه الشحنة من الأسلحة، و قد أثار ذلك "(...) **جدالا أخذ أبعادا أخرى بفعل طول الانتظار من جهة، و موقف كل من الرائد سليمان (قائد أحمد) لصالح الولاية الخامسة، وعمر أوصديق لصالح الولاية الرابعة** "[89]،و بعد الحوار بين قيادة المناطق و على رأسها المنطقة السابعة من الولاية الخامسة، و قيادة الولاية الرابعة ممثلة في قائدها " محمد بوقرة " و قادة آخرين، تسلمت هذه الأخيرة شحنة الأسلحة.

وحسب"محمد لمقامي"أحد قادة الولاية الخامسة، فإن الفترة الممتدة ما بين الفصل الأخير من 1957 حتى أواخر 1958، شهدت إرسال ما لا يقل عن 15 سرية خاصة باتجاه الولايتين الرابعة والسادسة"(...) **بعض هذه السرايا كانت تنقل الأسلحة من جبال تلمسان إلى جبال الونشريس، وتقطع المسافة ما بين شهرين إلى ثلاثة ..."**[90]

الخاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج النتائج الاتية:

1- ادراك قادة الثورة التحريرية لأهمية السلاح في مشروعهم الثوري، وذلك منذ تأسيس المنظمة الخاصة في فيفري 1947، من خلال جمع الأسلحة وتخزينها لبلورة هذا المشروع على أرض الواقع.

2- اعتماد هؤلاء القادة عند اندلاع الثورة التحريرية في الأول من نوفمبر1954 على المصادر الذاتية في عملية التسليح، من خلال جمع بنادق الصيد المرخصة وغير المرخصة، والاتجاه الى افتكاك السلاح من أيدي الأعداء بشتى الوسائل والطرائق.

3- نجاح هؤلاء القادة في مواجهة مشكلة نقص السلاح عند اندلاع الثورة، وذلك بالاعتماد على ما توفر للمنطقة الأولى(الأوراس) مقارنة بالمناطق الأربع الأخرى، بالإضافة الى اللجوء الى تكوين القواعد الخلفية للثورة من خلال التجنيد المدني(المسبلين)، ريثما يشتد عود الكفاح المسلح.

4- تمكن جبهة التحرير الوطني من كسب تعاطف الدول الشقيقة والصديقة في مجال التسليح؛ حيث تحصلت على شحنات هامة من السلاح والذخيرة من العديد من الدول العربية في الفترة الممتدة بين 1954-1958 خصوصا من مصروسوريا.

5- اتجاه عمليات تسليح الثورة الجزائرية منذ اندلاعها الى الحدود الشرقية والغربية، وذلك عن طريق المبادرات الفردية لقادة المناطق الحدودية في البداية، وتكليف القاعدة الشرقية بعمليات التسليح بداية من خريف 1956، وارسال الولايات لقوافل التسليح في مرحلة لاحقة بعدما اشتدت الحاجة الى السلاح مع اتساع لهيب الثورة.

6- ان اعتماد قادة الثورة التحريرية على الحدود الشرقية والغربية في

عمليات التسليح، واستعداد القيادة السياسية لكل من ليبيا، وتونس والمغرب بعد نيل استقلالهما – وحتى قبل ذلك –، جعل للثورة قواعد خلفية في هذه الدول، لاسيما في الدولتين الأخيرتين، وليس أدل على ذلك من تأسيس " لجنة العمليات العسكرية " (C.O.M) على الحدود المذكورة(الشرقية والغربية) في أكتوبر 1958، واقامة العدو الفرنسي للخطوط الشائكة المكهربة في هذه المناطق.

7- أدى الوضع المذكور الى تسجيل محطات ناصعة في عمليات التسليح، التي كان لها الأثر الكبير على اشتداد لهيب الثورة الجزائرية بين 1954-1958.

---

[1] قرآن كريم، سورة الأنفال، الآية.60

[2] Hocine ait ahmed ; « L'affaire des armes du slovenija », **Historia Magazine**, n° 238 du 10. 07. 1972, p 1275.

[3] Mohamed Harbi : **Les Archives de la révolution algérienne**, éditions jeune Afrique, paris 1980, p 33.

[4] الطاهر جبلي، **الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار الأمة، الجزائر 2013، ص 44.

[5] عبد الرحمن عمراني، " التسليح أثناء الثورة " ، **في التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956- 1962**، م.و.د.ب.ح.ث.أول نوفمبر1954، وزارة المجاهدين، الجزائر 2001، ص ص 95-96.

[6] شهادة محمد بوضياف لمحمد عباس، **ثوار...عظماء شهادات 17 شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر 2003، ص 18.

[7] عمارقليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، ط 1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 231.

[8] عبد الرحمن عمراني، المرجع السابق، ص 96.

[9] نقلا عن عمارقليل، المرجع السابق، ص 234.

[10] محمد عباس، المرجع السابق، ص ص 54-55.

[11] عمار قليل، المرجع السابق، ص 235.

[12] نقلا عن محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1989، ص 56.

[13] عمار قليل، المرجع السابق، ص 235.

[14] هي مؤامرة دبرها قادة الجيش الفرنسي بالتنسيق مع الحاكم العام " جاك سوستيل "؛ حيث عملوا من خلالها على تجنيد عدد هام من رجال منطقة القبائل وتسليحهم على غرار كتائب جيش التحرير الوطني ليندسوا بين جنوده، ثم لينقلبوا عليه بعد ذلك، وقد شرع في التمهيد لهذه المؤامرة في شهر نوفمبر 1955 وانتهت بالتحاق من تم تسليحهم بالثورة في سبتمبر 1956(للمزيد حول هذه المؤامرة أنظر، يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة 1نوفمبر1954– 1962**، ط 1، دار الأمة، الجزائر 2004، ص ص 113-126)

[15] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 139.

[16] للاطلاع على أهم هذه العمليات، أنظر المرجع نفسه، ص ص 140- 168.

[17] عمار قليل، المرجع السابق، ص 259.

[18] للمزيد حول هذه القضايا، أنظر الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص ص 169-198.

[19] نقلا عن عمار قليل، المرجع السابق، ص ص 263-264.

[20] هم: توفيق المدني، الأمين دباغين، أحمد فرانسيس وفرحات عباس

[21] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية**، ج 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 170.

[22] سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962**، دار المعرفة، الجزائر 2009، ص 79.

[23] عمار قليل، المرجع السابق، ص 265.

[24] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص ص 183-184.

[25] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص ص 185، 189.

[26] نقلا عن، سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص ص 64- 65.

[27] المرجع نفسه، ص 66.

[28] عبد الحميد عوادي، **القاعدة الشرقية، أصولها، نشأتها، تنظيمها، دورها وتطورها**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 54

[29] هي الناحية الأولى من المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) .

[30] يوسف مناصرية، " واقع الثورة العسكري في خلال السنة الأولى، 1954-1955" في، مصطفى بن بوالعيد والثورة الجزائرية، جمعية أول **نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس (باتنة)**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1999، ص 36.

[31] إبراهيم العسكري، **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية، ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث ، قسنطينة، الجزائر 1992، ص 135.

[32] عمار قليل، ج 2، المرجع السابق ص 59.

[33] للاطلاع أكثر على المشاكل الداخلية، والصراعات التي عرفتها القاعدة الشرقية، أنظر، إبراهيم العسكري، ص ص 136-139، و عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص ص 50-52، و تابليت عمر، **القاعدة الشرقية، نشأتها ودورها في الامداد وحرب الاستنزاف**، ط 1 دار الأملعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر،2011، ص ص 45- 90.

[34] تتفق العديد من المصادر والمراجع أن هذا الاجتماع انعقد في" الماء الأحمر" بمنطقة "أولاد ضياء"، ناحية سوق أهراس.

[35] عمار قليل، ج 2، المرجع السابق، ص 59.

[36] حول أسماء النواة الأولى لقيادة منطقة سوق أهراس، أنظر عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص ص 52-53، وتابليت عمر: المرجع السابق، ص ص 45- 90.

[37] المرجع نفسه، ص 53.

[38] إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 141.

[39] الطاهر سعيداني، **مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض**، ط1،شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص 46.

[40] حول فكرة إنشاء الأسلاك الشائكة وخطي شال و موريس، ومواصفاتهما ودورهما(أنظر المصدر نفسه، ص ص 126-184)

[41] الملتقى الولائي لكتابة تاريخ الثورة، تقرير المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية، للفترة الممتدة، من 1958إلى 1962، ج 1، الطارف، 1986/9/11، ص 07.

[42] عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص ص 91،92.

[43] المرجع نفسه، ص 80.

[44] من جبال منطقة سوق أهراس.

[45] من دوائر ولاية قالمة.

[46] من دوائر ولاية قالمة وقد اشتهرت بحمامها الذي عرف" بمحام المسخوطين"

[47] جبال تفصل بين جيجل وسطيف كانت منطقة عبور اساسية لقوافل التسليح.

[48] من دوائر ولاية جيجل، تمتاز بكثافة غطائها النباتي، ومتحدراتها.

[49] من غابات الولاية الثالثة، وتشرف على حوض الصومام، وكانت مقرا لقيادة الولاية، نظرا لكثافتها.

[50] إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص ص193-194.

[51] علي العياشي، " لقاء مع المجاهد العقيد عمارة بوقلاز " **مجلة أول نوفمبر**، العددان 112- 113، الجزائر 1990، ص 19.

[52] انظر نص الرسالة في المرجع نفسه، ص ص86-87.

[53] علي العياشي،" لقاء مع المجاهد الطيب صديقي" **مجلة أول نوفمبر**، العددان 108-109، الجزائر 1989،ص 28.

[54] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص ص 91، 92.

[55] ابراهيم العسكري: المرجع السابق، ص 202، 205.

[56] عمار قليل: المرجع السابق، ج2، ص 307.

[57] في حالات استثنائية كانت تحدث تجاوزات، على غرار ما حدث مع قائد الكتيبة الثالثة " سليمان لاصو " الذي أرسل بشحنة السلاح نحو الولاية الثالثة كعقوبة، وعند دخوله أراضي الولاية الثانية ارتكب تجاوزات، كما أنه رفض تسليم هذه الشحنة للولاية المعنية (ينظر عمار قليل، المرجع السابق، ص 64).

[58] كما ذكر لنا الضابط عبد الحفيظ أمقران – من ضباط الولاية الثالثة – في لقاء يوم 2003/02/09، أن قوافل التسليح كانت تتعرض في بعض الأحيان لمساومات من أجل أخذ نصيب من الأسلحة في حدود الولايتين الأولى و الثانية، وذلك حسب ما كانت ترويه هذه القوافل نفسها عند وصولها إلى الولاية الثالثة، و بأية حال فإن هذا السلاح و في حالة أخذه فإنه سيستعمل ضد العدو دون غيره، وهو ما يقلل من خطورة العملية، حسب نفس المصدر.

[59] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 105.

[60] ابراهيم العسكري: المرجع السابق، ص 196، (يذكر الرائد الطاهر سعيداني في المرجع السابق، أن القطع المنقولة هي 5500 قطعة سلاح (ص 102).

[61] تقرير المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص ص 11- 12. والجذير بالذكر أن الرائد الطاهر سعيداني، عضو قيادة القاعدة الشرقية يؤكد هذه الحقائق مع الاختلاف الطفيف في بعض التواريخ، حيث يرجع عبور كتيبة أحمد القبائلي إلى أواخر 1956 بدل مطلع 1957،(ينظر مذكرات الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 101) .

[62] تقرير المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص، 10.

[63] المصدر نفسه، ص 07.

[64] كتيبة تابعة لناحية الطاهير ولاية جيجل، بقيادة يوسف بوعجيمي (المدعو البونيط) و عدد أفرادها (135) مائة و خمسة و ثلاثون مجاهدا، وكتيبة تابعة لولاية سكيكدة بقيادة محمد يسعد، و عدد أفرادها (125) مائة و خمسة و عشرون مجاهدا (انظر عبدالحميد عوادي، المرجع السابق، ص 118.

[65] المرجع نفسه، ص 118.

[66] عمار قليل، ج2، المرجع السابق، ص، 65.

[67] تقرير المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية، المصدر السابق، ص 129.

[68] Mohamed Teguia, **L'armée de libération nationale en Wilaya 4**, préface de medeleine Reberoux, casbah éditions, Alger 2002, P,63.

[69] عبدالرحمن عمراني، المرجع السابق، ص ص 96 -97.

[70] شهادة بوالطمين جودي لخضر للباحث بتاريخ 2003/12/14.

[71] شاوش حباسي، من وثائق تاريخ الثورة الجزائرية، محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة(11أوت الى 16 ديسمبر 1959)"، **مجلة دراسات انسانية** القسم الأول، العدد الأول، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001، ص 310.

[72] مصطفى بن عمر، **الطريق الشاق إلى الحرية**...، دار هومة، الجزائر 2003، ص 153.

[73] بوالطمين جودي لخضر، **لمحات من ثورة الجزائر**، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987، ص ص، 81، 82.

[74] Gilbert meynier, **Histoire intérieure du F.L.N 1954 – 1962**, préface de Mohamed harbi, casbah éditions, Alger 2003, p 403.

[75] Mohamed Teguia, **L'Algérie en guerre** , o.p.u, Alger 1988,P P,321- 322.

[76] شهادة عبدالحفيظ أمقران، بتاريخ 2004/02/09، المصدر السابق.

[77] أكد ذلك ضابط الولاية الرابعة، محمد تقية، في المصدرين السابقين.

[78] Gilbert meynier, Op, cit, P, 395.

[79] Ibid , P, 403.

[80] بوالطمين جودي لخضر، " وقائع و صور من زمن التحدي، " **مجلة أول نوفمبر**، عدد 163، الجزائر 2000، ص 14.

[81] علي العياشي " لقاء مع المجاهد العقيد عمارة بوقلاز "، **مجلة أول نوفمبر**، المرجع السابق، ص 19.

[82] Mohamed Teguia, **L'Algérie en guerre** , Op,cit, P P,321 , 322.

[83] لخضر بورقعة، **مذكرات سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة**، ط 2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000، ص ص، 22- 23.

[84] بوالطمين جودي لخضر، "وقائع و صور من زمن التحدي"، المصدر السابق، ص13.

[85] علي العياشي، المصدر السابق، ص 19.

[86] المرجع نفسه، ص28 .

[87] محمد صايكي، **مذكرات النقيب محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر**، ط 2، دار الأمة، الجزائر 2003، ص ص،237-238.

[88] المصدر نفسه، ص 238.

[89] مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 153.

[90] شهادة محمد لمقامي، لمحمد عباس ، **يومية الشروق**، عدد، 1591، الجزائر، 23. 01. 2006، ص، 16.

المصادر والمراجع المعتمدة: أولا: المصادر

1- بورقعة لخضر، **مذكرات سي لخضربورقعة، شاهد على اغتيال الثورة**، ط2، دارالأمة، الجزائر2000.

2- بوالطمين جودي لخضر، **لمحات من ثورة الجزائر**، ط2، م.و.ك، الجزائر1987.

3- سعيداني الطاهر، **مذكرات الرائد الطاهرسعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، ط1، دار الأمة، الجزائر2001.

4- صايكي محمد، **مذكرات النقيب محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر**، ط2، دار الأمة، الجزائر2003.

5- عوادي عبد الحميد، **القاعدة الشرقية، أصولها، نشأتها، تنظيمها، دورها وتطورها**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر1993.

6- بن عمرمصطفى، **الطريق الشاق الى الحرية...**، دار هومة، الجزائر2003.

7- المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية**، ج3، ش.و.ن.ت، الجزائر1982.

ب – الشهادات في الصحف والمجلات:

1- بوالطمين جودي لخضر، "وقائع من زمن التحدي" **مجلة أول نوفمبر**، العدد163،

الجزائر.2000

2- صديقي الطيب (المجاهد)، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 108- 109، الجزائر.1989

3- بوقلازعمارة(العقيد)، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 112-113، الجزائر.1990

4-

5- محمد لمقامي، لمحمد عباس ، **يومية الشروق**، عدد، 1591، الجزائر، 23. 01. 2006

ج – الشهادات الشفهية:

1– أمقران عبد الحفيظ، شهادة للباحث، المجلس الاسلامي الأعلى، الجزائر العاصمة 9-4-2004.

2- بوالطمين جودي لخضر، شهادة للباحث، فسنطينة 14-12-2003.

د– التقارير الولائية لكتابة تاريخ الثورة:

الملتقى الولائي لكتابة تاريخ الثورة، تقرير المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية، للفترة الممتدة، من 1958إلى 1962، ج 1، الطارف، 11/9/1986.

2– باللغة الفرنسية:

[1] Harbi Mohamed, **Les Archives de la révolution algérienne**, éditions jeune Afrique, paris 1980.

2 Teguia Mohamed, **L'armée de libération nationale en Wilaya 4**, préface de medeleine Reberoux, casbah éditions, Alger 2002.

[3] Teguia Mohamed, **L'Algérie en guerre** , o.p.u, Alger 1988.

[1] Ait ahmed Hocine, «L'affaire des armes du slovenija »,**Historia Magazine** n° 238du 10. 07.1972.

ثانيا: المراجع

1-أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية،**

م.و.ك، الجزائر2004.

2- بوعزيزيحي، **الثورة في الولاية الثالثة1نوفمبر1954-1962**، ط1،دار الأمة، الجزائر2004.

3- تابليت عمر، **القاعدة الشرقية، نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف**، ط1، الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر.2011

4- جبلي الطاهر، **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار الأمة، الجزائر2013.

5- سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962**، دار المعرفة، الجزائر2009.

6- عباس محمد، **ثوار...عظماء، شهادة 17شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر2003.

7- العسكري عمار، **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث قسنطينة، الجزائر1992.

8- قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، دار البعث، قسنطينة**، الجزائر1991.

ب – المقالات في الصحف والمجلات:

1 يوسف مناصرية، " واقع الثورة العسكري في خلال السنة الأولى، 1954-1955" في، مصطفى بن بوالعيد والثورة الجزائرية، جمعية أول **نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الوراس (باتنة)**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1999

2-عمراني عبد الرحمان، "التسليح أثناء الثورة"، في **التسليح والمواصلات أثناء**

الثورة التحريرية 1956– 1962 ، م.و.د.ب.ح.و.ث. أول نوفمبر1954، الجزائر2001.

2 باللغة لفرنسية:

[90] Gilbert meynier, **Histoire intérieure du F.L.N 1954 – 1962**, préface de Mohamed harbi, casbah éditions, Alger 2003.